في ختام جلسات حوار المنامة..

الزياني: أمن الخليج يصاغ بالشراكة بين دول المجلس

التهديدات لم تعد تقتصر على البحر والجو بل امتدت إلى البيانات

أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أن نهج مملكة البحرين يقوم على مبدأ الشراكة، وأن أمن الخليج يُصاغ على أفضل وجه مع دول الخليج. وقال إن مملكة البحرين تقدر كل مبادرة تخفف التوتر وتخفض التصعيد وتفتح الطريق أمام الحوار، وأن مشاركة الدول المعنية فيها هي أوثق ضمانات استدامتها.

وأكد وزير الخارجية أن مملكة البحرين ستواصل أداء دورها، في مجلس الأمن، وبين الدول الأعضاء، وفي البحر والجو، وعبر الشبكات التي تربطنا، مسترشدة برؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بأن أمن هذه المنطقة وازدهارها وجهان لحقيقة واحدة، وأمانة مشتركة بيننا جميعًا.





❝ تضامن كامل مع السعودية في حقها الأصيل للدفاع عن سيادتها





وأضاف أن التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة هذا العام كشفت حجم التحدي الذي واجهته دول مجلس التعاون، موضحًا أن دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية تعرضت لما يقارب سبعة آلاف اعتداء بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وصواريخ كروز، التي طالت الأعيان المدنية والبنى التحتية والمنشآت الاقتصادية، بما فيها الموانئ والمطارات المدنية ومراكز البيانات.

جاء ذلك في الجلسة الحوارية التي عقدت تحت عنوان «حوكمة الأمن العالمي: الشمول والفاعلية»، ضمن منتدى حوار المنامة في دورته الثانية والعشرين، الذي يعقد بتنظيم من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط بالتعاون مع وزارة الخارجية. وشارك في الجلسة الدكتور أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد أرارات ميرزويان وزير خارجية جمهورية أرمينيا، وأدارها السيد باستيان جيجريش المدير العام الرئيس التنفيذي للمعهد.

وقال وزير الخارجية إن عنوان هذه الجلسة يدعونا إلى التأمل في كلمتين هما الشمول والفاعلية، وتساءل الوزير ما قيمة الشمول من دون فاعلية؟ مضيفًا أن المشاركة في المفاوضات لا تعني الكثير إذا كانت القرارات المصيرية قد اتُّخذت في مكان آخر، وأن الشمول بلا فاعلية حضورٌ للمشاهدة، لا شراكةٌ في صنع القرار.

وأكد وزير الخارجية أن أمن المنطقة وازدهار العالم يقومان على ثلاثة شرايين رئيسية هي البحر، والجو، وتدفق البيانات، موضحًا أن هذه الشرايين الثلاثة جميعها تعرضت للاختبار.

وقال إنه منذ اندلاع الأزمة تعطّلت نحو ألف وستمائة سفينة في مضيق هرمز، وحُرم أكثر من ثلاثة وعشرين ألف بحار من حريتهم، وظلت مئات السفن وآلاف البحارة عالقين حتى اليوم، فاهتزت أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، واضطربت إمدادات الغذاء والدواء، وبات ما يصل إلى خمسة وأربعين مليون إنسان، معظمهم في دول الجنوب، مهددين بالجوع، مشددًا على أنه لا يحق لأي دولة أن تجعل العبور في مضيق دولي مرهونًا بإذنها أو أن تربك حركة السفن في المضيق.

وأضاف يقول: أما في الجو، فلم تسلم المطارات المدنية ولا الأجواء من الاعتداءات، التي أصبحت نهجًا واحدًا متصلًا، حيث استهدفتها إيران مباشرة، ولم تتوقف اعتداءاتها على مملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية، حتى بعد التفاهمات التي كان يُنتظر أن تضع حدًا للتصعيد.

وقال إن اعتداءات مليشيات مرتبطة بإيران، تنطلق من العراق، امتدت إلى مملكة البحرين، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، في الوقت الذي واصلت فيه مليشيا الحوثي، بكثافة أكبر، اعتداءاتها الإرهابية على المملكة العربية السعودية، فاستهدفت مطارات الرياض وأبها وجازان ونجران والدمام ومنشآت الطاقة، موضحًا أنها لم تتورع عن استهداف جوار مكة المكرمة والمدينة المنورة، في انتهاك صارخ لحرمة الحرمين الشريفين ومساس بمشاعر المسلمين كافة.

وأضاف الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن مجلس الأمن أدان في الخامس عشر من أكتوبر بالإجماع وبأشد العبارات تصعيد الهجمات الحوثية على المملكة العربية السعودية، وأكد حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، ودعا إلى التعاون لمنع الحوثيين من الحصول على الأسلحة، مؤكدًا أن مملكة البحرين تقف متضامنة تضامنًا كاملًا مع المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وأشار وزير الخارجية إلى الشريان الثالث قائلًا إنه لا يقل أهمية عن الشريانين السابقين، موضحًا أن الحرس الثوري الإيراني لوح في شهر أكتوبر باستهداف الكابلات البحرية التي تحمل بيانات المنطقة عبر مضيق هرمز، وأن تلويح مسؤولين إيرانيين امتد إلى مراكز البيانات ومنشآت الذكاء الاصطناعي ذاتها، مشددًا على أنه المنطق ذاته الذي شهدناه في البحر، فشريان مراكز البيانات المشترك يتحول إلى أداة إكراه وتهديد.

وأكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن العالم لا يرى في ذلك خلافًا إقليميًا، بل شأنًا دوليًا يمسّ الجميع، مشيرًا إلى قرار مجلس الأمن رقم 2817، الذي قدمته مملكة البحرين نيابة عن دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، وحظي بدعم 136 دولة. وقال إن ما يقارب ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقفت معنا، وهي الدول التي تبحر السفن تحت أعلامها، والأمم التي يعمل بحارتها على متنها، والدول الجزرية والشعوب التي يرتبط قوتها اليومي بما تحمله تلك السفن، مؤكدًا أن رسالتها كانت واضحة، فلا رسوم، ولا شروط، ولا بَحَّار يُتخذ ورقةً للضغط، وذلك هو الشمول في أوسع صوره.

وقال وزير الخارجية إن القواعد واضحة، وكانت القرارات قد اعتُمدت، غير أن ما غاب لم يكن القانون، بل القدرة على إنفاذه، متسائلًا: هل تملك مؤسساتنا من الفاعلية ما يرقى إلى هذا الشمول الواسع؟ وأضاف إن الاجابة الأولى عن السؤال تكمن في الإنفاذ، لأن إجماعًا بهذا الاتساع يستحق آلية بحجمه، تتمثل في إطار جماعي لسلامة الملاحة بحرًا وجوًا، يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع استعداد الجمعية العامة للتحرك حيث يتعذر على مجلس الأمن ذلك.

وقال وزير الخارجية إننا من هذا المنطلق ندعو إلى الاتفاق على مبادئ دولية تَحُول دون تحويل الممرات المائية، والكابلات الممتدة في قاعها، إلى أدوات ضغط أو إكراه أو تهديد، تعتمدها الجمعية العامة ليؤكد مجموع الدول الأعضاء حرية العبور من دون قيد أو شرط، وفق قواعد القانون الدولي الراسخة. وأضاف أنها فكرة طُرحت في اجتماع بصيغة آريا الذي ترأسته المملكة في مجلس الأمن في سبتمبر الماضي، وستعمل المملكة مع شركائها على المضي بها قدمًا.

وأشار إلى أن الإنفاذ لا ينبغي أن يكون انتقائيًا، لأن القرارات التي تحمي مياهنا، والقرارات التي تصون حقوق الشعوب في الحرية والكرامة، في مقدمتها حق الشعب الفلسطيني الشقيق في دولته المستقلة، تستند إلى الميثاق ذاته، والمصداقية لا تتجزأ.

ودعا وزير الخارجية إلى إطار إقليمي قائم على الترابط، متين بما يكفي كي لا يجرؤ أحد على اختباره، ومفتوح لكل جار مستعد لاحترام السيادة وعدم التدخل وحرية البحار، ونبذ التهديد بالقوة أو استخدامها، مشيرًا إلى أن هذا الباب يبقى مفتوحًا، لإيران كما لغيرها، لكنه يفضي إلى القواعد لا إلى الاستثناءات، وإلى الأفعال لا إلى النوايا.

وأكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن الفاعلية تعني أيضًا أن نصوغ ما هو آت، لا أن نكتفي بالرد على ما وقع، مشيرًا إلى أن الذكاء الاصطناعي يتغلغل اليوم في كل شريان من الشرايين الحيوية، وإذا وقع في الأيدي الخطأ جعل الأسلحة التي تهددها أسرع وأرخص وأصعب اعتراضًا. وأضاف أن البحر علّمنا ما يحدث حين توجد القواعد ولا تُنفّذ، مؤكدًا أهمية دعوة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء إلى إبرام معاهدة دولية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، تصون الابتكار ولا تقيّده، وتؤسس منذ البداية لما افتقده البحر، مشددًا على أن الأمن ليس شيئًا يُفرض على المنطقة، بل هو شيء تصنعه المنطقة بنفسها مع الشركاء الذين تختارهم بإرادتها.

قرقاش: أمن الخليج مترابط ومايمس البحرين والسعودية يمس الإمارات

إشادة بقدرات مملكة البحرين ومرونتها في مواجهة الهجمات الإيرانية

قال أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات المتحدة إن الوضع في المنطقة يشهد ضبابًا حربيًا إلى جانب الإشاعات، وإن قواعد المنطق تؤكد اختلاف الموقف الإيراني عن الأمريكي، وإن هذا الموقف يتوقع منه الأسوأ، داعيًا إلى ضرورة وجود اختراق دبلوماسي قبل أن تسوء الأمور. جاء ذلك خلال الجلسة الختامية.

وأكد قرقاش موقف الخليج الثابت على عدم رغبته في خوض جولة أخرى من المواجهات في المنطقة، داعيًا إلى ايجاد حل دبلوماسي وسياسي للأزمة المطولة الحاصلة في المنطقة. وأوضح قرقاش متابعته لجهود الوسطاء في المنطقة لخفض التصعيد، من بينها الجهود القطرية، مؤملًا حدوث تأثير في هذا السياق، كما أبدى قرقاش استعداد الإمارات العربية المتحدة للأسوأ وحماية نموذج تنميتها على رأسها شعبها والمقيمون على أرضها.

وتحدث خلال الجلسة عن وجود مساع نحو التوصل إلى حل سياسي للأزمة الحالية، مشيرًا إلى وجود الكثير من النزاعات في المنطقة والعالم، التي أكدت أن الحلول العسكرية ليست بالسهلة ويجب التوجه للحلول السياسية للمسائل ذات الشأن السياسي، كما قال إن المنطقة الخليجية تجد نفسها منجذبة نحو صراع لم تكن طرفًا به وعملت جاهدة لفضه.

وعن الأزمة الأخيرة أشار قرقاش إلى أن الأزمة الأخيرة عززت من عمق العلاقة الإماراتية الأمريكية وجعلتها أكثر اهمية، وقد أثبتت قدرة الإمارات في الدفاع عن سيادة أراضيها حيث برزت هذه العلاقة لتكون محورًا اساسيًا في قلب الحسابات الأمنية والقدرة على الدفاع عن النفس، وأن هذه العلاقة تماشت مع القدرة الجوية الدفاعية.

وتحدث خلال الجلسة عن أهمية التضامن الخليجي باعتبار أن أمن الخليج مترابط ومتشابك، وأن الرقعة الخليجية لم تشهد سابقًا تحديًا شبيهًا بالأزمة الأخيرة، داعيًا إلى ضرورة المواجهة الجماعية لأي تحد يطول المنطقة، وقال قرقاش إنه يجب تكرار منطق التضامن الخليجي باعتباره مهما لإعادة بناء الثقة الخليجية، مبررًا ذلك بأن الثقة بالقدرات الجماعية في مواجهة تحد بهذا الحجم قد تقوض، وفي حالات لم يثبت ثباته، ومن هذا المنطلق دعا إلى إعادة بناء هذه الثقة التي تتطلب سنوات، إلا أن الامر يجب الخوض فيه الآن.

وتطرّق قرقاش إلى الهجمات الحوثية التي طالت السعودية، مؤكدًا عدم وجود مبرر للهجوم على مطار أو بنية تحتية مدنية لأي سبب من الأسباب، وأن مسألة أمن بلدان الخليج مسألة مترابطة ومتشابكة، وما يطول مملكة البحرين أو المملكة العربية السعودية يطول الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى.

ودعا إلى إقامة نوع جديد من العلاقات مع إيران باعتبارها دولة جارة، وأن إقامة علاقة مع دولة جارة أمر أساسي باعتبار القواسم الجيوسياسية، بالإضافة إلى عدم وجود رغبة للخوض في أزمات مطولة، وقال قرقاش: «الثقة تزعزعت ولسنا نحن من زعزعنا الثقة لأننا لم نبدأ بالهجمات»، مؤكدًا وجود العلاقات مع إيران من خلال العمل الذي يقوم به الوسطاء على الصعيد الدبلوماسي، كاشفًا أنه سيتم الخوض في الجانب الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة. وأشار إلى أن مسألة إعادة الثقة ستتطلب وقتًا طويلًا.

وأشاد قرقاش بقدرة مملكة البحرين في مواجهة الأزمة الأخيرة، مثمنًا مرونتها لقدرة المملكة على الصمود أمام الهجمات الإيرانية الغاشمة، قائلًا: «لقد تمكنت البحرين من إظهار مرونتها وشجاعتها وقدرتها على حماية سيادة المملكة وحياة المواطنين والمقيمين، كما أشيد بقيادة مملكة البحرين والشعب للوقوف في وجه الاعتداء الإيراني».

من جانبه أشار أرارات ميرزويان وزير خارجية جمهورية أرمينيا إلى أهمية السلام المستدام باعتباره خيارا استراتيجيا يتطلب إرادة سياسية قوية وقيادة مسؤولة والتزامًا طويل الأمد، مشيرًا إلى أن بلاده اختارت ترسيخ السلام الدائم وتعزيز التعاون الإقليمي وتوسيع الترابط بين الدول ركائزَ لمستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا وازدهارًا.

وقال إن دور الدول لا تحدده مساحتها أو عدد سكانها أو قدراتها الاقتصادية والعسكرية وحدها، بل تحدده الخيارات التي تتخذها في محيطها الإقليمي وعلى الساحة الدولية، وقدرتها على تعزيز التعاون وبناء جسور التواصل أو تعميق الانقسامات كذلك.

وأوضح أن هذه الخيارات تتأثر بعوامل تاريخية وجيوسياسية معقدة، تشمل خلافات الماضي والنزاعات القائمة والقيود السياسية والاقتصادية والأمنية، مؤكدًا أن بناء السلام يتطلب التعامل مع تلك التحديات وتوجيه المجتمعات والأجيال المقبلة نحو الثقة والتعاون والازدهار، بدلًا من ترك خلافات الماضي وعدم اليقين تحدد مستقبلها.



○ أنور قرقاش.

في كلمة مسجلة لها أمام حوار المنامة.. رئيسة وزراء اليابان:

نعمل على إعداد خطة تعاون لتعزيز المرونة الاقتصادية وأمن الطاقة في دول مجلس التعاون

أعربت رئيسة وزراء اليابان ساناي تاكايتشي، في كلمة مسجلة لها أمس أمام «حوار المنامة 2026»، عن بالغ تقديرها وشكرها لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على استضافة مملكة البحرين منتدى حوار المنامة الذي يستضيفه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لما يمثله هذا المنتدى من أهمية كبيرة، وخاصة في ظل ما تشهده المنطقة من توترات.

وأوضحت أن اليابان واصلت جهودها الدبلوماسية الحثيثة من أجل تحقيق خفض مبكر للتصعيد واستقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، من خلال التواصل مع العديد من الدول المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج، مشددة على الأهمية البالغة لاستعادة الاستقرار في مضيقي هرمز وباب المندب في أقرب وقت، مؤكدة أن اليابان ستواصل العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول المعنية، لضمان حرية الملاحة وسلامتها عبر المضيقين.

وكشفت عن أن بلادها تعمل حاليًا على إعداد خطة تعاون شاملة تهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية ومرونة قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تستهدف توسيع التعاون بين دول الخليج ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها اليابان، لضمان استقرار إمدادات الطاقة العالمية، مشيرة إلى أن هذه الخطة تستهدف تعزيز قدرة دول الخليج على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحديات قطاع الطاقة.

وأكدت رئيسة الوزراء اليابانية أن بلادها ستعمل من كثب مع شركائها من أجل استعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وتحقيق هدف مشترك يتمثل في بناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود وأكثر ازدهارًا، لافتة في الوقت نفسه إلى أهمية تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، في مقدمتها الذكاء الاصطناعي، باعتبارها من المجالات التي يمكن من خلالها توسيع آفاق الشراكة والتعاون.